متابعة قضية تبعات هدم منزل

طارق خطيب من كفركنا

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

طارق خطيب من كفركنا، هدمت السلطات الإسرائيلية منزله مرتين في العام 2015، وهو رب أسرة مكونة من خمسة أفراد، وأقام مع أسرته داخل غرفة في بيت والديه عدة سنوات حتى ضاق ذرعًا. ورفضت سلطات التنظيم والبناء الإسرائيلية قبل أربع سنوات، من هدم منزله، طلبات متكررة بإصدار ترخيص بناء منزله على أرضه، رغم أنها تبعد عن حد البناء عشرين مترًا. ونظرًا لاضطرار طارق إلى إخلاء الشقة الصغيرة في بيت والديه لصالح شقيقه الأصغر لجأ إلى بناء منزل متواضع في القسيمة المذكورة، رغم إنذاره بوقف البناء فور الشروع فيه مارس/آذار 2013، ومن وقتها يتعرض طارق لدعاوى قضائية من قبل السلطات الإسرائيلية التي أصدرت أمرًا بهدم البيت. وقام بذلك بعدما يئس من محاولات الحصول على ترخيص، لكنه هدم منزله مرتين، وعاد ليقيم اليوم داخل شقة صغيرة جدًا مستأجرة. وبدلًا من السعي لحل مشاكل البناء غير المرخص، أعلن المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية عن قبوله توصية لجنة خاصة بالإسراع بهدم منازل غير مرخصة بكل ثمن.

صورة لركام منزل طارق خطيب المهدوم في كفركنا

في منتصف ليلة 2015/4/13، وصل المئات من أفراد الشرطة الإسرائيلية إلى بلدة كفركنا وقاموا بإخراج أسرة عائلة طارق خطيب وكافة محتويات المنزل وباشروا بهدمه. وقام المئات من أبناء البلدة في محاولة لمنع الهدم إلا أن أفراد الشرطة أطلقوا قنابل الغاز والرصاص المطاطي وأصيب عدد كبير من سكان البلدة بالاختناق، وتم نقلهم إلى العيادات الطبية لتلقي العلاج ومنهم رئيس المجلس الذي قال إن

تصرفات الشرطة تدل على مدى العنف ضد المواطنين الفلسطينيين. ومنذ لحظتها أعرب الأهالي عن استنكارهم للعملية وتشريد عائلة كاملة مؤكدين أنهم سيضعون أياديهم بأيادي بعض ويعملون على إعادة بناء المنزل من جديد.

وعلى ضوء ذلك، عمّ الإضراب العام بلدة كفركنا احتجاجًا على هدم منزل طارق خطيب بحجة البناء غير المرخص واستعمال الشرطة الإسرائيلية العنف ضد أهالي البلدة الذين حاولوا منع الهدم. فيما أكّد صاحب المنزل طارق خطيب أن الأرض المقام عليها البيت ورثها عن أجداده وقال: "سنبني البيت من جديد حتى وأن هُدم مائة مرة سنبنيه من جديد".

وفي اليوم التالي من عملية هدم منزل طارق خطيب، احتشد العشرات من أهل البلدة وشرعوا بإعادة بناء المنزل المهدوم.

أهالي كفركنا يشرعون بإعادة بناء منزل طارق خطيب المهدوم

ومع إصرار أهالي كفركنا على إعادة بناء بيت جديد للمواطن طارق خطيب، أعرب صاحب المنزل المهدوم عن سروره وفخره بوقفة أهالي كفركنا وقفة واحدة في إعادة بناء بيته وقال: "اليوم يمكنني القول إن بيت طارق خطيب هو بيت جميع سكان كفركنا ولن نستسلم وسنقوم ببناء البيت في كل مرة يهدمونه، وأشكر الجميع وأهالي الخير على هذه الوقفة المشرفة اتجاهي واتجاه عائلتي".

أهالي كفركنا يواصلون إعادة بناء بيت المواطن طارق الخطيب

طارق خطيب أمام منزله وقت العمل على إعادته بنائه

إلا أن السلطات الإسرائيلية أعادت هدم المنزل مرة أخرى بعد الانتهاء من تشييده، ففي 2015/6/15، أقدمت السلطات الإسرائيلية تحت جنح الظلام وحماية قوات كبيرة من الشرطة والوحدات الخاصة على هدم منزل المواطن طارق خطيب، في بلدة كفركنا، فيما وقعت مواجهات لدى محاولة المواطنين منع هدم المنزل للمرة الثانية. ووقعت في المكان مواجهات بين المواطنين والشرطة، واستخدمت الشرطة القنابل الصوتية والرصاص المطاطي من أجل تفريق المواطنين، ما أدى إلى إصابة عدد منهم. وتم اعتقال أربعة مواطنين، وبين المعتقلين صاحب البيت.

وعلى أثر ذلك، نظمت مظاهرة قطرية في بلدة كفر كنا احتجاجًا على هدم السلطات الإسرائيلية منزل المواطن طارق خطيب للمرة الثانية. وتنديدا بعملية الهدم والتشريد واستنكارًا بما قامت به الشرطة من عملية إخلاء بالقوة والاعتداء على المواطنين الذي حاولوا التصدي للجرافات.

وفي 2018/4/17، ألزمت محكمة الصلح في الناصرة، المواطن طارق خطيب، من بلدة كفر كنا بدفع تكاليف الجرافات الاسرائيلية التي قامت بهدم منزله في عام 2015 مرتين على التوالي، بحجة عدم ترخيصه، وتصل تكاليف عملية الهدم الى 170 ألف شاقل.

وادّعت وحدة مراقبة البناء القطرية التابعة لوزارة المالية في لواء الشمال لشرطة اسرائيل، أنه في عام 2015 تم تقديم طلب مساعدة لهدم مبنى غير قانوني في كفركنا، وأقيم المنزل على مشارف كفركنا وقرب بيت ريمون، في الوقت الذي كان قد صدر بحقه أمر هدم إداري.

وتابعت الوحدة بأن المواطن طارق خطيب، تجاهل كل الانذارات التي تلقاها بهدم المبنى بنفسه وعدم دفع نفقات الهدم، لكنه استمر بأعمال الترميم بشكل غير قانوني على حد تعبير الوحدة.

وأضافت أنه يوم 2015/4/13 قدّمت شرطة اسرائيل طلب مساعدة لهدم المنزل حيث حصلت أعمال شغب من قبل عشرات المشاركين. وعندما تم الانتهاء من هدم المنزل قام المدعى عليه ببناء مبنى آخر بمساعدة آخرين على أنقاض المبنى الذي هُدم.

وتابع البيان: ويوم 15.6.2015 قدمت شرطة اسرائيل طلب مساعد مرة أخرى لهدم المبنى، هذا وتم تقديم شكوى إلى محكمة الصلح ضد طارق خطيب لدفع جميع تكاليف الهدم.

في أعقاب الدعوى التي قدمت ضد طارق خطيب ووالده من كفركنا على يد الوحدة القطرية لمراقبة البناء في "دائرة أراضي إسرائيل" والتي طالبت فيها المحكمة بالزام المدعى عليهم السيد أحمد خطيب وابنه طارق، بدفع مبلغ 600 ألف شاقل، وذلك لتحمل تكاليف عمليتي الهدم التي قامت بهما الوحدة

المذكورة بمساندة تعزيزات من قوات الشرطة والجيش، **فقد تولت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة الترافع عن المدعى عليهما وتم تقديم لائحة دفاع باسمهم.**

وبعد التداول في جلسات المحكمة وتقديم الطعون من قبل الأطراف، قرر القاضي رفض الدعوى المقدمة ضد السيد أحمد خطيب، حيث استطاع طاقم الدفاع اقناع المحكمة بإلغاء الدعوى ضده رغم كونه مالك الأرض التي بني عليها البيت.

مؤسسة ميزان قالت إنها ردّت الدعوى ضد السيد أحمد خطيب والحكم على طارق خطيب بدفع مبلغ 170 ألف شاقل بدل من 600 ألف شاقل.

وأشارت "ميزان" إلى أنه بعد التداول في جلسات المحكمة وتقديم الطعون من قبل الأطراف، قرر القاضي رفض الدعوى المقدمة ضد السيد أحمد خطيب، حيث استطاع طاقم الدفاع اقناع المحكمة بإلغاء الدعوى ضده رغم كونه مالك الأرض التي بني عليها البيت.

وأضافت "ميزان": بالنسبة للسيد طارق خطيب فقد كانت الدعوى الأصلية على مبلغ 600 ألف شاقل وبعد المداولات وتقديم الطعون من قبل الأطراف، أصدر قاضي محكمة الصلح قراره القاضي بتحديد مبلغ التعويضات المفروضة على السيد طارق خطيب بمبلغ 170 ألف شاقل.

בבית המשפט השלום בנצרת **ת.א 65081-12-15**

בעניין :

מדינת ישראל – היחידה הארצית לפיקוח על הבניה
משטרת ישראל
ע"י ב"כ מפרקליטות מחוז צפון (אזרחי)
רח' גלבוע 9 , נצרת עילית
טל 04-6478128/4/5, פקס -04- 6478141

התובעת

נ ג ד

1. **טארק חטיב ת.ז 023147861**
2. **אחמד חטיב ת.ז 02062609**

ע"י עו"ד מחאמיד מוסטפא ו/או עומר ח'מאיסי **(מ.ר 39034)**
מארגון מיזאן לזכויות האדם, נצרת
ת.ד. 10343, נצרת 16000
טל' 04-6471471 פקס : 04-6559992
Email:info@meezaan.org

הנתבעים

בקשה מוסכמת להארכת מועד להגשת כתב הגנה

בית המשפט הנכבד מתבקש בזאת להאריך את מועד הגשת כתב ההגנה בתיק זה , עד ליום 31.03.2016, ואילו נימוקי הבקשה :

1. בשל עומס עבודה במשרדו של הח"מ ובשל החומר הרב בתיק שלעיל , ייבצר ממנו להגיש את כתב ההגנה בתאריך 15.03.2016.
2. אנו דרושים לאורכה בת שבועים בכדי לאסוף את שאר החומר וללמוד אותו ע"מ להגיש כתב הגנה בשם הנתבעים .
3. ב"כ התובעת עו"ד זהר אקרמן – אליה , נתנה את הסכמתה האדיבה לאורכה זו.
4. מן הדין ומן הצדק להעתר לבקשה .

_____

מחאמיד מוסטפא , עו"ד
ב"כ הנתבעים

طلب مقدم من طاقم مؤسسة ميزان لتمديد الموعد النهائي لتقديم بيان الدفاع

בעניין : **מדינת ישראל – היחידה הארצית לפיקוח על הבניה**
משטרת ישראל
ע"י ב"כ מפרקליטות מחוז צפון (אזרחי)
רח' גלבוע 9 , נצרת עילית
טל 04-6478128/4/5, פקס -04- 6478141

התובעת

נ ג ד

1. **טארק חטיב ת.ז 023147861**
2. **אחמד חטיב ת.ז 02062609**

ע"י עו"ד מתאמיד מוסטפא ו/או עומר חימאיסי **(מ.ר 39034)**
מארגון מיזאן לזכויות האדם, נצרת
ת.ד. 10343, נצרת 16000
טל' 04-6471471 פקס : 04-6559992

כתב הגנה

הנתבעים מתכבדים להגיש כתב הגנה לכתב התביעה שהוגש נגדם על ידי התובעת והם יהיו מיוצגים ע"י ב"כ הנ"ל אשר כתובתו תשמש ככתובת להמצאת כתבי בי-דין .

1. כל הטענות בכתב הגנה זה נטענות בהשלמה או לחלופין , הכול לפי הקשר הדברים והדבקם.
2. כל מקום בכתב הגנה זה בו מוכחש האמור בכתב התביעה ולאחר מכן מופיע פירוט טענות הנתבעים , אין בפירוט כדי לגרוע מכלליות ההכחשה .
3. הנתבעים מכחישים את כל העובדות וכל הטענות שבכתב התביעה למעט אותן עובדות וטענות בהן הנתבעים מודים במפורש .
4. מוכחש תוכן המסמכים המצורפים לכתב התביעה , לרבות קבילותם , ככל שהאמור בהם מטיל אחריות כלשהי על הנתבעים .
5. כל הטענות בכתב הגנה זה במידה שהן סותרות או בלתי מתיישבות או שלא דרושות לשם ביסוס הגנה , נטענות לחלופין .
6. בראשית כתב הגנה זה , יטען הנתבע מס' 2 כי דין התביעה נגדו להידחות על הסף בשל חוסר יריבות בין התובעת לבינו ובגין העדר עילת תביעה נגדו . הנתבע מס' 2 יטען כי במועדים ובזמנים הרלוונטיים לתביעה לא היתה לו בעלות ו/או זכות חזקה בקרקע הנטענת ולא לבניה כלשהי אשר נבנתה עליה .
7. התובעת אינה אישיות משפטית עצמאית והיא אמורה להיות מיוצגת ע"י אחת מרשויות המדינה שטוענת כי נגרמו לה נזקים והוצאות .

صورة لجزء من كتاب الدفاع الذي تقدم به طاقم مؤسسة ميزان في ملف طارق خطيب